

تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٧

يسر مجلس الإدارة أن يقدم للسادة المساهمين تقريره عن السنة المنتهية في
٢٠٠٧/١٢/٣١ .

شهد عام ٢٠٠٧ تطوراً ملموساً لإعادة هيكلة البنك خاصة بعد إتمام عملية استحواذ
كل من مصرف أبو ظبي الاسلامي - أبو ظبي وشركة الإمارات الدولية للاستثمار على البنك ،
وما تبع ذلك من تغيرات جوهرية وفيما يلي بعض الانجازات التي تحققت .

زيادة رأس مال البنك المدفوع والمصدر إلى مليار جم كمرحلة أولى يصل إلى
٢ مليار جم بنهاية عام ٢٠٠٩ مما يؤدي ذلك إلى رفع قدرة البنك على المنافسة ويقوى
القاعدة الرأسمالية ويرفع معدل كفاية رأس المال إلى حدود أمانة .

وضعت إدارة البنك الخطط اللازمة لتحويل البنك من بنك تجارى إلى مصرف اسلامي
كامل وبدأت تنفيذها تدريجياً ، وفي هذا الصدد تم الاستعانة ببعض الخبرات من مصرف
أبو ظبي الاسلامي - أبو ظبي ، كما تم تشكيل هيئة فتوى ورقابة شرعية لاعتماد الجوانب
الشرعية المتعلقة بتنفيذ خطة التحول .

تم البدء في تنفيذ خطة عمل لتنمية الموارد البشرية وخلق مناخ وبيئة عمل جيدة
 وإعادة هيكلة البنك إدارياً وفنياً حيث تم استقطاب بعض الكوادر المؤهلة والخبرات المصرفية
 لتدعيم الهيكل التنظيمي وذلك لضمان تحقيق التطور المؤسسي المطلوب والخطط
 المستهدفة .

كما تم البدء في عمل تقييم شامل لاحتياجات البنك المستقبلية من تكنولوجيا
 المعلومات وشبكة اتصالات وتطوير برامج الحاسب الآلي لخدمة المنتجات الإسلامية الجديدة
 لمواكبة التطور المصرفي في شتى المجالات .

تم البدء في تنفيذ برنامج تدريبي طموح للمعاملات التي تتفق وقواعد الشريعة
 الإسلامية وتأهيل الكوادر البشرية للمرحلة القادمة وذلك بالاستعانة ببيوت الخبرة المتخصصة
 حيث تم تنفيذ عدد ١٩٢ دورة بعدد فرص تدريبية قدرها ٥٦١٩ .

تم تنفيذ ١٨٧ جدولة وتسوية للديون المتعثرة خلال العام بلغت قيمتها الاجمالية
 حوالي ٣٩٩,٧ مليون جنيه وقد بلغ ما تم تحصيله نحو ١٥٩,٨ مليون جنيه وجارى التركيز
 على إبرام المزيد من التسويات ضمن خطة عمل وجدول زمني محدد .

تم البدء في تنفيذ إستراتيجية البنك لإعادة هيكلة مساهماته في الشركات التابعة ،
 حيث حقق البنك صافى أرباح رأسمالية قدرها ٨٥,٧ مليون جنيه من بيع بعض الشركات
 وجارى استكمال عمليات البيع والدمج لباقي الشركات ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ
 الاستراتيجيات والأهداف الموضوعه خلال عام ٢٠٠٨ .

وفي هذا الإطار فان الجهود المبذولة ومشاركة جميع قطاعات البنك أدت إلى إظهار
 قدرة البنك على تحقيق الأهداف أثناء المرحلة القادمة .

وفيما يلي نبذة مختصرة عن أداء القطاعات المختلفة خلال عام ٢٠٠٧ :

قطاع الائتمان والتمويل :-

استمرت إدارة البنك في تدعيم سياستها الرامية إلى الارتقاء بأداء قطاع الائتمان طبقاً لسياسة ائتمانية متحفظة يتم تحديثها دورياً وفقاً للمتغيرات والمستجدات الاقتصادية ، حيث تتضمن توحيد المفاهيم وأسس المعالجة الائتمانية ومناهج التمويل وأساليب التقييم للإدارة الائتمانية والمعايير السليمة التي أقرها البنك المركزي المصري .

وواصلت الإدارة المختصة متابعة نشاطها التسويقي خلال العام بهدف اجتذاب كبار الشركات العاملة في السوق في إطار خطة متوازنة تراعى ما بين تنوع المجالات الاقتصادية والتجارية وتحقيق العوائد المطلوبة دون التأثير على نوعية المخاطر . وانتهج البنك خلال عام ٢٠٠٧ أيضاً سياسة الاشتراك في تمويل العملاء الممتازين ذوي المخاطر الائتمانية المنخفضة وذلك من خلال القروض المشتركة بالتعاون مع مجموعة من البنوك الرائدة في هذا المجال شملت على سبيل المثال شركة موبينيل (قرض مشترك بمبلغ ٢,٣ مليار جم) حصة مصرفنا مبلغ ٧٥ مليون جم والشركة القابضة للغازات الطبيعية (قرض مشترك بمبلغ ٣٥٥ مليون جم و ٩٠ مليون دولار) حصة مصرفنا مبلغ ٣٠ مليون جم والشركة المصرية للأسمت (قرض مشترك بمبلغ مليار و ٥٠٠ مليون جم و ٨٧ مليون دولار) حصة مصرفنا مبلغ ٥ مليون دولار . كما يقوم البنك حالياً بدراسة إمكانية المشاركة في عمليات جديدة للعمل طبقاً للشريعة الإسلامية .

وفي مجال معالجة الديون المتعثرة واصل البنك نشاطه بجدية وحرفية عالية وحققت عمليات جدولة الديون المتعثرة وتسويتها نتائج مرضية في ضوء إتباع سياسات مرنة تعتمد على المتابعة الصارمة للعملاء وزيادة كفاءة التحصيل والاعتماد على أسلوب التفاوض مع اللجوء للإجراءات القانونية في أضيق الحالات حيث بلغ عدد عمليات التسويات والجدولات التي تمت خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/١ وحتى ٢٠٠٧/١٢/٣١ (١٨٧) تسوية بقيمة مديونية قدرها ٣٩٩,٧ مليون جنيه وبلغ ما تم تحصيله خلال الفترة نحو ١٥٩,٨ مليون جنيه .

قطاع الخزانة والاستثمار :-

لعبت إدارة الخزانة والاستثمار خلال عام ٢٠٠٧ دوراً هاماً وفعالاً في إدارة أصول البنك بالإضافة إلى تنشيط عمليات توظيف الفوائض المالية وعمليات القطع الأجنبي وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل عمليات التجارة الخارجية بغرض زيادة أرباح البنك والحد من المخاطر مع المحافظة على نسب السيولة والاحتياطي في الحدود الآمنة مما جعلها أهم مصادر الربحية بالبنك . ويجرى العمل حالياً على استخدام الصيغ الإسلامية في إدارة السيولة .

وأدى استقرار أسعار الصرف الأجنبي وتوسيع شبكة المراسلين الأجانب إلى زيادة حجم تمويل عمليات التجارة الخارجية والتي شهدت نموا ملحوظا في الحجم والعائد

قطاع القروض متناهية الصغر :

واصل البنك نجاحاته في هذا المجال الحيوي من مجالات التنمية خلال عام ٢٠٠٧ بهدف المحافظة على السمعة المتميزة التي اكتسبها في هذا الشأن منذ أن بدأ برنامجه الأول بالتعاون مع هيئة المعونة الأمريكية قبل حوالي عشرون عاما .

واستمراراً لهذا النجاح فقد جاءت النتائج خلال العام على مستوى التوقعات بتحقيقه معدلات نمو مرضية ، حيث بلغ عدد القروض القائمة في نهاية الفترة ٣٤٥٥٠ قرضا برصيد قائم ٧٤٣ مليون جم بزيادة عن نفس الفترة من العام السابق ٩٠٦ قرضا بقيمة ١٤ مليون جنيه مصري .

وتم خلال العام افتتاح ثلاثة وحدات جديدة متخصصة لتقديم هذه القروض في كل من كفر الدوار- التل الكبير- دمياط الجديدة ليصل اجمالي عدد الوحدات إلى ٤٢ وحدة متخصصة و ٦٠ وحدات غير متخصصة ، كما أنه تم إعداد كافة الإجراءات لتحويل نظام العمل بهذه الفروع طبقاً للشريعة الإسلامية .

تم الانتهاء من إعداد خطة العمل الإستراتيجية على مستوى تمويل المشروعات متناهية الصغر حتى عام ٢٠١٠ والبرنامج التجريبي لتمويل المشروعات الصغيرة حتى عام ٢٠١٢ . كما تم تنفيذ المرحلة الأولى من اتفاقية التعاون بين مصرفنا والوكالة الكندية للتنمية بخصوص توفير الدعم الفني لمصرفنا وجارى التفاوض مع الوكالة لتوقيع الاتفاقية التكميلية للبدء في تنفيذ المشروع في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ .

واصل البنك سياسته الرامية إلى زيادة الوعي الادخاري لدى عملاء القروض متناهية الصغر من خلال التوسع في إصدار شهادة المقترض الصغير التي تتميز بجاذبية العائد وصغر القيمة مع وجود جوائز تشجيعية نصف سنوية حيث زاد عدد الشهادات المصدرة بنسبة ٢٣% خلال العام . ويجرى العمل لتحويل عمليات هذا القطاع الى عمليات وصيغ إسلامية .

الموارد البشرية والتدريب :

واصلت إدارة البنك الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وخلق بيئة عمل مناسبة ورفع الروح المعنوية والانتماء للعاملين والاستمرار في برامج التدريب ونظام الحوافز كما هو مخطط وذلك لضمان تحقيق خطة التطوير وإعادة هيكلة البنك . وفى هذا الصدد ، تم تنظيم دورات تدريبية وورش عمل داخلية للعاملين بالبنك في مختلف المجالات لتنمية المهارات والخبرات كان نصيب عام ٢٠٠٧ منها ١٩٢ دورة تدريبية بعدد فرص تدريبية قدرها ٥٦١٩ وعدد ساعاتها ٢٤٦٦٣ ساعة ، كما اهتمت الإدارة العليا بالبنك بتوفير برامج تدريبية متميزة في مجال المعاملات المصرفية الإسلامية .

وكما يقوم البنك بتوفير فرص دراسية مختلفة للعاملين به للحصول على درجات الماجستير في العلوم المصرفية بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية .

قطاع العمليات المركزية ونظم المعلومات :-

حقق قطاع العمليات المركزية ونظم المعلومات تقدماً ملموساً في تطوير وتحديث العديد من أنظمة التشغيل لخدمة إدارة البنك والفروع الى جانب التركيز على إعادة هيكلة بعض الأقسام وتدعيم الإدارة بالموظفين حديثي التخرج مع استمرار برامج التدريب وورش العمل لرفع الكفاءة دون الإخلال بالنواحي الرقابية إلى جانب الحد من مخاطر التشغيل .

كما استمرت إدارة الحاسب الآلي في تطوير النظم من خلال خطة عمل المرحلة الانتقالية وعملت إدارة الحاسب الآلي ونظم المعلومات بالتنسيق مع مصرف أبو ظبي الاسلامي على مواكبة التطور لتلبية احتياجات قطاعات البنك في تطوير أنظمة العمل والبرامج البكيتة .

وفي هذا الصدد تم البدء في تطبيق برامج التجزئة المصرفية لخدمة إصدار البطاقات الائتمانية ماستر كارد بالإضافة الى أول بطاقة فيزا (Visa Cover Card) طبقاً للشريعة الإسلامية والمتوقع إصدارها خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ مع استمرار رفع كفاءة شبكة الاتصالات بالبنك والدعم الفني لجميع الإدارات والفروع .

واستعداداً للمرحلة القادمة فقد تم إعداد خطة عمل لتطوير وتحديث البنية الأساسية لنظم المعلومات والتكنولوجيا وما يتعلق بها من برامج بالتنسيق مع مصرف أبو ظبي الاسلامي - أبو ظبي .

إدارة المساهمات الرأسمالية

في إطار الجهود المبذولة لإعادة هيكلة مساهمات البنك في الشركات وعندها (٥٩ شركة) وبعد استحواذ مصرف أبو ظبي الاسلامي - أبو ظبي على البنك تم عمل إستراتيجية لتنظيم وإصلاح المسار الإداري والمالي لتلك الشركات .

وبناءً على ما تقدم ، قامت إدارة المساهمات الرأسمالية ببيع مساهمات البنك في رؤوس أموال عدد خمسة شركات وهو ما حقق للبنك صافي أرباح رأسمالية قدرها ٨٥,٧ مليون جم ونسبة ١٥٢,٦ % من قيمتها .

كما قامت الإدارة بدراسة إعادة هيكلة الشركات العقارية التي يساهم فيها البنك وشركاته وذلك بهدف تعظيم العائد منها .

كما تم البدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسويق وبيع مساهمات البنك الصغيرة للمستثمرين المصريين والعرب وذلك في الشركات التي لا توجد لدى البنك أهداف إستراتيجية تجاهها .

هذا ويهدف البنك حالياً إلى دراسة إعادة هيكلة وتنمية الشركات المالية التي يرتبط نشاطها مع نشاط البنك ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ الاستراتيجيات وا لأهداف الموضوعه خلال عام ٢٠٠٨ .

قطاع الفروع والتجزئة المصرفية :

في إطار الجهود التسويقية لقطاع الفروع والتجزئة المصرفية وتقديم خدمات ومنتجات جديدة ، حققت التجزئة المصرفية تقدماً ملموساً في ظل سوق اتسمت بالتنافس الشديد والتنوع .

وفي هذا الصدد استمر البنك في تحقيق الأهداف الإستراتيجية ضمن خطة عمل التجزئة المصرفية التي شملت التوسع في مجال تمويل مستهلكي الغاز الطبيعي حيث تم توقيع عقد اتفاق جديد مع شركة ناشيونال جاز لتوصيل الغاز الطبيعي لمحافظة الشرقية بتمويل قدره ١٦٢ مليون جنيه لعدد ١٠٨ ألف مشترك منزلي تقريباً . وتجدر الإشارة إلى أن البنك كان قد سبق له في ديسمبر عام ٢٠٠٤ وفبراير ٢٠٠٥ أن قام بتمويل جميع المراحل الأولى والتي شملت مدينة الزقازيق مما يؤكد اهتمام البنك بهذا القطاع الحيوى .

في مجال التسويق حقق البنك نجاحاً متميزاً في تسويق صندوق استثمار "سنابل" والذي يعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وإصدار وتسويق بطاقات الائتمان "ماستر كارد" بالإضافة إلى مجموعة متنوعة لمنتجات التجزئة المصرفية وفق الشريعة الإسلامية تم أعدادها وسيتم طرحها قريباً لتلبية احتياجات متطلبات العملاء ، اشتملت على بطاقة الفيزا المغطاه وأنظمة المراقبة لتمويل السيارات والسلع المعمرة والمساكن .

وتم الانتهاء من افتتاح فرع أسبوط للمعاملات الإسلامية بعد انتقاله لمقره الجديد كما هو مخطط .

كما تم وضع خطة التدريب حيث تم تدريب حوالي ١٥٠ موظف من موظفي الفروع على المهارات التسويقية وخدمة العملاء .

المركز المالي :

في ضوء النتائج المالية لعام ٢٠٠٦ والتي اعتمدتها الجمعية العامة ، فقد عملت إدارة البنك على إتباع سياسة متحفظة خلال عام ٢٠٠٧ هدفت أساسا إلى الحفاظ على حجم الأصول وتدعيم الموارد وصولا إلى معدلات سيولة وتوظيف آمنة تحقق أعلى إيرادات وعوائد ممكنة في ظل مخاطر مقبولة تفاديا لأية تغيرات معاكسة قد تؤثر على المركز المالي .

وفي ضوء عدم تدعيم القاعدة الرأسمالية فقد راعت إدارة البنك عدم التوسع بشدة في حجم الأصول في هذه المرحلة حيث بلغ إجمالي الأصول ٩,٤١ مليار جنيه مقابل ٨,٧٦ مليار جنيه في ٢٠٠٦/١٢/٣١ ، كما سجلت جملة الالتزامات العرضية والارتباطات مبلغ ٦٨٩,٧ مليون جنيه مقابل ٤١٨,٥ مليون جنيه في ٢٠٠٦/١٢/٣١ بمعدل زيادة قدرها ٦٤,٨ % .

وحققت الموارد زيادة طفيفة تتناسب والمتطلبات التوظيفية والاستثمارية ، حيث زادت ودائع العملاء إلى ٨,٤٣ مليار جنيه مقابل ٨,١٧ مليار جنيه في ٢٠٠٦/١٢/٣١ بمعدل زيادة قدره ٣,٢ % .

وبلغ إجمالي حقوق المساهمين قبل استهلاك خسائر العام ١٠٤٩,٦ مليون جنيه مقابل ٤٦٦,٣ مليون جنيه في ٢٠٠٦/١٢/٣١ بزيادة قدرها ٥٨٣,٣ مليون جنيه نتيجة زيادة رأس المال إلى مليار جنيه . وقد بلغت صافي حقوق المساهمين بعد استهلاك الخسائر ٧٢٣,١ مليون جنيه مقابل ٣١٦,٥ مليون جنيه في العام الماضي . علماً بأنه تم تدعيم المخصصات بحوالي ٢٩٠ مليون جنيه .

وبلغ رصيد القروض والتسهيلات بعد خصم المخصصات ٤٥١٧,١ مليون جنيه بنقص قدره ٦,٢ % عن ٢٠٠٦/١٢/٣١ ، أخذاً في الاعتبار زيادة العوائد المجنبية بحوالي ١٣٥,٥ مليون جنيه خلال الفترة والتي يتم خصمها حالياً من أرصدة القروض حسب التصنيف الجديد للجدارة الانتمائية الصادر من البنك المركزي المصري .

وقد انخفضت استثمارات البنك في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع وصكوك البنك المركزي نتيجة استحقاق بعض الإصدارات القديمة واتجاه البنك المركزي لوقف إصدار صكوك جديدة مما حدى بالبنك إلى استثمار الفائض في الأموال في سوق الائتربنك وودائع البنك المركزي وأيضاً أذون الخزانة وبما يحقق أعلى عائد على الاستثمارات مع المحافظة على نسبة السيولة المقررة من البنك المركزي .

وبلغ صافي الأصول الثابتة بعد استبعاد مخصص الإهلاك مبلغ ٦٣,٥ مليون جنيه مقابل ٧٣,٧ مليون جنيه في ٢٠٠٦/١٢/٣١ بنقص قدره ١٠,٢ مليون جنيه .

وفيما يلي قائمة مصادر الأموال واستخداماتها خلال
العام المنتهي في ٢٠٠٧/١٢/٣١

(المبلغ لأقرب مليون جنيه)

استخدامات الأموال / الزيادة في الأصول		مصادر الأموال / الزيادة في الخصوم	
أرصدة لدى البنوك .	١٣٢٧ر٩	ودائع العملاء .	٢٦١ر٦
أذون خزائنية .	٣٥٠ر٢	أرصدة دائنة والتزامات أخرى .	٧١ر٨
استثمارات مالية بغرض المتاجرة .	٨ر٩	حقوق المساهمين .	٥٨٣ر٣
استثمارات مالية محتفظ بها .	٣٠ر٢		
أرصدة مدينة أصول أخرى .	٢٧٨ر٩		
النقص في الخصوم		النقص في الأصول	
أرصدة مستحقة للبنوك .	٧٢ر٩	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	٩١ر٩
قروض طويلة الأجل .	١٩ر١	شهادات إيداع البنك المركزي .	٥٣١ر٧
مخصصات أخرى .	١ر -	استثمارات مالية متاحة للبيع .	٣٥٨ر -
خسائر الفترة .	١٧٦,٨	قروض للعملاء والبنوك .	٣٠١
		استثمارات مالية في شركات تابعة	٥٦ر٤
		أصول ثابتة .	١٠ر٢
	٢٢٦٥,٩		٢٢٦٥,٩